

أعضاء مجلس المحافظة يطالبون بدراسة أسعار الألبسة.. والمدير يرد: على المنتجين التقدم ببيانات تكلفة مدير التموين: لا تخفيض لمخصصات العاصمة من الطحين ومدير المخازن: لا تقليص لساعات الدوام

حول «السكر والأرز».. السورية للتجارة توضح: محاولاتنا بالتعاقد مع التجار باءت بالفشل

فادي بك الشرفي

نقى مدير التموين ماهر البيضة وجود أي تخفيض لمخصصات دمشق من مادة الطحين اللازمة لعمل الأفران، موضحاً أن الكمية ما تزال ذاتها بواقع ٤٧٥ طناً يومياً. وفي رده على تساؤلات أعضاء مجلس محافظة دمشق بين البيضة أنه تمت إعادة تدوير وتوزيع الكتل، حيث تم سحب كمية من الدقيق من المخازن وتحولها إلى مخبز دمر الجديد.

وحول ما طرحه أعضاء المجلس فيما يخص تفاوت الأسعار بين المحلات والأسواق، قال البيضة: تتم المتابعة بشكل يومي من خلال تسيير دوريات واتباع نظام الحملات وهناك العديد من ضبوط عدم الإعلان عن الأسعار وغيرها، مبيناً أنه تم تنظيم ١٠٥٠ ضبط خلال تشرين الأول الماضي.

وأكد ضرورة تشكيل لجان موفدة من أعضاء مجلس المحافظة ولجان الأحياء والفرق الحزبية والشرطة لمنع ظاهرة باعة الخبز قرب الأفران، لافتاً إلى وجود صعوبات لأن أغلبهم من الأطفال الفصر والنساء.

كما بين أن معتمدي الخبر في الشيخ سعد لم يقوموا باستلام مخصصاتهم من مادة الخبز بعد نقلها إلى مخبز المزة (٣) وأنه في حال بيع استجراهم للمادة من الفرن المحدد لهم سيتم إلغاء اعتمادهم وعلى مسؤوليتهم مؤكداً أن الدوريات الخاصة بالأفران والأسواق يتم تبديلها أسبوعياً ووفق جدول أسبوعي، مشيراً إلى أنه يتم كل أسبوع تغيير دوريات التموين الخاصة بالأفران والأسواق ضمن جدول أسبوعي دون لخط وجود أي دوريات ثابتة بقطاعها.

وقال: يباع الخبز الحر للحالات الخاصة من عازبين وفرد من عائلة يقيم بغير محافظة بعد الحصول على استمارة



٢٢٠ محلاً في سوق الهال من دون سجل تجاري

الأهلي مع لجان الأحياء وقسم الشرطة والتموين. وحول مادي «السكر والأرز» أوضح معاون مدير فرع السورية للتجارة بدمشق سام مرعي أن المؤسسة حاولت التعاقد مع العديد من التجار ولكن باءت بالفشل، منها ما بالعمل ضمن الإمكانيات المتاحة بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها البلد.

وبالنسبة لأسعار الخضر والفواكه، قال: تقوم المؤسسة باستجراهم من الفلاحين مباشرة بأقل من السوق من ١٠ - ١٥ بالمئة، مبيناً وجود نشرات خاصة بالأسعار لا يجوز تجاوزها أبداً علماً أن هناك أرقاماً خاصة للشكاوى.

تم حجزها بموجب ضبط تمويني ولا يتم التصرف بها إلا بأمر قضائي حصراً لأنها خاضعة لفضية وتباع لفرع محروقات على أن يحول قيمتها إلى حساب القضية لحين صدور حكم قضائي مكتسب درجة قطعية. من جانبه نفى مدير فرع السورية للمخازن بدمشق دريد حمدان أي تخفيض لساعات الدوام، ذاكراً أن أغلب الأفران أصبحت تعمل بشكل أطول وفق آلية جديدة مطبقة. كما كشف حمدان عن دراسة جديدة لإعادة توزيع أushak الخبز في المحافظة، ولاسيما في ظل وجود بعض الأushak غير المغلقة في المحافظة سيتم نقلها لمناطق أكثر احتياجاً. واعتبر أن حل موضوع انتشار الباعة أمام الأفران هو يتشارك وتعاون المجتمع

هذا وتصحورت طروحات أعضاء المجلس حول ضرورة إعادة النظر بسعر مادة المازوت غير المدعوم والذي يباع للمواطنين ومساواته مع السعر الصناعي، وضرورة تداول الفواشير في سوق الهال من تاجر الجملة إلى تاجر الفرز، وتجهيز الملجأ العامة والخاصة لحالات الطوارئ، وضرورة الاستمرار في رش المبيدات الحشرية ومكافحة الكلاب الشاردة، وإحداث فرن احتياطي من منطقة كفرسوسة لأن المنطقة مكتظة بالسكان ولا يوجد فيها فرن احتياطي يخدم القاطنين. وكشف مدير فرع محروقات دمشق وائل صبح أنه تم دعم مازوت التفتة بطلبات إضافية (من خارج الخطة) على أن توزع يوم الجمعة بمعدل ١٣ طناً، مشيراً إلى أنه يتم يومياً توزيع من ٤ - ٥ طناً مازوت لملحمة التفتة ونسبة التوزيع بلغت ٢٣ بالمئة.

وتساءل الأعضاء عن سبب تخفيض كميات الطحين لأفران مدينة دمشق وتوقيف مخصصات معتمدي بيع الخبز من المزة - الشيخ سعد وعن مصير كميات البزيرين التي تتم مصارتها من باعة الطرقات.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والتجارة الداخلية والصناعة والشؤون الاجتماعية قيس رمضان أوضح أن في سوق الهال نحو ٢٢٠ محلاً ليس له سجل تجاري بسبب أن مالكيها ورثة ولا يمكنهم الحصة السهمية الكافية التي تؤهلهم للحصول على السجل النظامي الخاص بهم مبيناً أن هناك لجنة تدرس الموضوع وستتم معالجته في القريب العاجل.

مدير الشؤون الصحية الدكتور قطان إبراهيم بين أن موسم رش المبيدات الحشرية حالياً انتهى ولا فائدة منه حالياً لأن الحشرات على مستوى القطر قالمواد المفروزة غالباً ما تبدأ موسم الرش من الشهر الثالث ويستمر لغاية الشهر العاشر سنوياً.

كيف تحول نبش القمامة من علامة فقر إلى تجارة؟!؟

٥٢ طناً من الكرتون تمت مصادرتها من النباشين وتسليمها لمعالجة النفايات

عضو مجلس الشعب: الظاهرة لا تحتاج لتشريعات بل لتفعيل دور الدوائر الصحية ودوائر النظافة في البلديات

محمود الصالح

هي أكثر من أشياء مدورة جُمعت من النفايات، وربما هي أبعد من مخلوطة عمل يومية اعتادها منتهوئها تمارس في وضع النفايات، وقد يكون برضا غير مباشر من المظلمين بمنعها، لتتحول إلى تجارة وصناعة، وتتحول النباشة إلى أسطول من الأطفال والبالغين ممن يقومون بعمليات فرز وبيع وتصنيع الكرتون والورق والبلاستيك من النفايات. وتحولت إلى مهنة أساسية دفعت القائمين عليها للمنافسة على الحاويات وسيارات القمامة، حيث نجد أن النباش الأول هو عامل النظافة في سيارة نقل القمامة حيث اعتلى ظهر تلك السيارات عمال علقوا على جوانبها (شلول) من النايلون خصص كل منها لمادة معينة (بلاستيك - كرتون - زجاج - حديد) وجميع من يعملون على سيارة نقل القمامة شركاء في قيمة ما يحققونه من إيراد يومي نتيجة بيع تلك المواد لتجار مختصين بذلك.

وتساءل مجلس الشعب محمود بلال رأى أن نقشي ظاهرة فرز القمامة في الشوارع من أشخاص دون رقابة ظاهرة لافتة للنظر وجديرة بالوقوف عندها ودراسة سبل معالجتها لما لها من آثار سلبية اجتماعية واقتصادية وصحية ألا وهي ظاهرة وجود أفواج من العاملين في فرز القمامة في الشوارع وكل منهم محققة ومقرزة وغير حضارية.

في حديثه لـ«الوطن» أشار إلى أن البلديات هي المسؤولة عن النظافة وتناقض أجوراً على ذلك، وبالتالي فإن المسؤولية المباشرة على مجالس المدن والبلدان دون سواهم وتفاقمهم عن أداء دورهم يلحق ضرراً كبيراً بخزينة الدولة من جهة وضرراً صحياً واجتماعياً من جهة أخرى. فالضرر المالي يلحق الخزينة نتيجة ذهاب قيمة المواد المفروزة إلى جيوب العاملين بالفز والتجار الذين يشترون هذه المواد بعد فرزها وهي ليست لقيمة وهي تعادل ملايين الليرات يومياً على المستوى المحلي التي تصل إلى المئات على مستوى القطر قالمواد المفروزة غالباً ما تكون مواد بلاستيكية يعاد طحنها وإعادة تصنيعها لكل أنواع الاستخدامات وذلك الكرتون.

ورأى أن هذه المواد لو وصلت إلى المكتبات بشكل سليم وتم فرزها وبيعها من الوحدة الإدارية مباشرة أو عن طريق المزادات لكان وارد هذه الوحدات مبالغ لا يستهان بها.

ولفت إلى أن هناك ضرراً اجتماعياً غالباً نفايات القمامة مواد متخمرة بروائح كريهة وعند فتح كيس القمامة تصد روائح كريهة وإلى مسافات كبيرة سواء من مركز التجميع أمام المنازل أم عند مراكز تجميع أكياس القمامة في كثير من الأماكن لعدم وجود حاويات عدا أن فتح هذه الأكياس من العاملين بفرز القمامة وترك الأكياس مفتوحة يجعل محتويات الأكياس تتبعر في الشوارع فيغاب عمال النظافة حيث تجد الشوارع ملأى بالقمامة وبمناظر مؤذية ومقرزة.

وأكد أن هذه الظاهرة تحتاج إلى معالجة وهي لا تحتاج إلى تشريعات بل تحتاج إلى تفعيل دور المجالس المحلية ومجالس المدن والمحافظات وتفعيل دور الدوائر الصحية ودوائر النظافة في البلديات للوصول إلى نتائج أفضل.



محمود الصالح

هي أكثر من أشياء مدورة جُمعت من النفايات، وربما هي أبعد من مخلوطة عمل يومية اعتادها منتهوئها تمارس في وضع النفايات، وقد يكون برضا غير مباشر من المظلمين بمنعها، لتتحول إلى تجارة وصناعة، وتتحول النباشة إلى أسطول من الأطفال والبالغين ممن يقومون بعمليات فرز وبيع وتصنيع الكرتون والورق والبلاستيك من النفايات. وتحولت إلى مهنة أساسية دفعت القائمين عليها للمنافسة على الحاويات وسيارات القمامة، حيث نجد أن النباش الأول هو عامل النظافة في سيارة نقل القمامة حيث اعتلى ظهر تلك السيارات عمال علقوا على جوانبها (شلول) من النايلون خصص كل منها لمادة معينة (بلاستيك - كرتون - زجاج - حديد) وجميع من يعملون على سيارة نقل القمامة شركاء في قيمة ما يحققونه من إيراد يومي نتيجة بيع تلك المواد لتجار مختصين بذلك.

وتساءل مجلس الشعب محمود بلال رأى أن نقشي ظاهرة فرز القمامة في الشوارع من أشخاص دون رقابة ظاهرة لافتة للنظر وجديرة بالوقوف عندها ودراسة سبل معالجتها لما لها من آثار سلبية اجتماعية واقتصادية وصحية ألا وهي ظاهرة وجود أفواج من العاملين في فرز القمامة في الشوارع وكل منهم محققة ومقرزة وغير حضارية.

في حديثه لـ«الوطن» أشار إلى أن البلديات هي المسؤولة عن النظافة وتناقض أجوراً على ذلك، وبالتالي فإن المسؤولية المباشرة على مجالس المدن والبلدان دون سواهم وتفاقمهم عن أداء دورهم يلحق ضرراً كبيراً بخزينة الدولة من جهة وضرراً صحياً واجتماعياً من جهة أخرى. فالضرر المالي يلحق الخزينة نتيجة ذهاب قيمة المواد المفروزة إلى جيوب العاملين بالفز والتجار الذين يشترون هذه المواد بعد فرزها وهي ليست لقيمة وهي تعادل ملايين الليرات يومياً على المستوى المحلي التي تصل إلى المئات على مستوى القطر قالمواد المفروزة غالباً ما تكون مواد بلاستيكية يعاد طحنها وإعادة تصنيعها لكل أنواع الاستخدامات وذلك الكرتون.

ورأى أن هذه المواد لو وصلت إلى المكتبات بشكل سليم وتم فرزها وبيعها من الوحدة الإدارية مباشرة أو عن طريق المزادات لكان وارد هذه الوحدات مبالغ لا يستهان بها.

ولفت إلى أن هناك ضرراً اجتماعياً غالباً نفايات القمامة مواد متخمرة بروائح كريهة وعند فتح كيس القمامة تصد روائح كريهة وإلى مسافات كبيرة سواء من مركز التجميع أمام المنازل أم عند مراكز تجميع أكياس القمامة في كثير من الأماكن لعدم وجود حاويات عدا أن فتح هذه الأكياس من العاملين بفرز القمامة وترك الأكياس مفتوحة يجعل محتويات الأكياس تتبعر في الشوارع فيغاب عمال النظافة حيث تجد الشوارع ملأى بالقمامة وبمناظر مؤذية ومقرزة.

وأكد أن هذه الظاهرة تحتاج إلى معالجة وهي لا تحتاج إلى تشريعات بل تحتاج إلى تفعيل دور المجالس المحلية ومجالس المدن والمحافظات وتفعيل دور الدوائر الصحية ودوائر النظافة في البلديات للوصول إلى نتائج أفضل.

طبيب: تؤدي لسرطان والأمراض التنفسية والجروح

بأضعاف مضاعفة لردع أي مخالف بالإضافة إلى توجيه الإنذار اللازم للنشأة الطبية في حال التكرار. وعن رؤية مديرية النظافة لمعالجة الموضوع جديراً قال العملي: يجب إنشاء محطات فرز مركزية سواء أكانت قطعاً عاماً أم قطعاً خاصاً وإيجاد فرص عمل لمن يقوم بأعمال النباش للعمل ضمن هذه المحطات، وتعديل قانون النظافة بحيث تصبح العقوبات أكثر رداً بحق من يقومون بهذا العمل ومشغليهم، أو ترخيص الوحدة الإدارية لتسمح لهم بجمع النفايات من المنازل لشركات التنظيف الممثلة وبموجب عقود تبرم مع الشركات التي تتولى جمع النفايات من المنازل أو الفعاليات التجارية بشكل مباشر بحيث يتم وضع الجافة والقابلة للتدوير بأكياس أخرى وجمعها من المنازل مباشرة وترحيلها إلى مواقع الجمع النهائي أو المعالجة بآليات خاصة بهذا، ما يلغي ويخفف من ظاهرة النباش.

إجراءات

مدير النظافة في محافظة دمشق عماد العلي قال عن الإجراءات حيال عمال سيارات النظافة الذين يقومون بالفز في السيارات: القاعدة العامة هي منع عمال النظافة من النباش بالحاويات لما في ذلك من أضرار صحية ويتم فرض العقوبة المناسبة بحق من يضبط وهو يقوم بهذا العمل وصولاً إلى إلغاء تليفه بالعمل على السيارة وتكليفه عوضاً عن ذلك بأعمال أخرى. وعن الإجراءات بخصوص تجارة الكرتون والبلاستيك الناتجة عن القمامة قال العلي: تقوم مديرية النظافة بمحلات لمكافحة ظاهرة النباش في المدينة من خلال مصادرة الأدوات والمواد التي تم جمعها من خلال النباش وحجز الأليات التي تقوم بهذه الأعمال ولا يتم فك احتباسها إلا بموافقة المحافظ على ذلك.

وعما إذا كان قيام عمال النظافة بعمليات الفرز تاجماً عن الحاجة أم هي تجارة رابحة؟ أجاب مدير النظافة: يحصل عامل النظافة على طبيعة عمل ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ ليرة بالمتة إضافة إلى حوافز إنتاجية مجزية وتقديم العلاج الجاني واللباس والقفازات والوجبة الغذائية، ورغم ذلك ليجاً لفة من العاملين إلى الاستفادة من المواد التي يقومون بجمعها لتسحين وضعهم المعيشي تزامناً مع منعهم عن هذه الأعمال.

وعن كميات الكرتون والبلاستيك المصادرة قال مدير النظافة: بلغت كمية المواد القابلة للتدوير والتي تتم مصادرتها من النباشين ما يقارب ٥٢ طناً ويتم تسليمها إلى مديرية معالجة النفايات الصلبة في الجارونية وصولاً. وعن الإجراءات الرادعة للمؤسسات الصحية التي تضع النفايات الصحية على أنها نفايات مطبخية بهدف تقليل الرسوم قال العلي: خلط النفايات الطبية مع النفايات المطبخية يعاقب عليه وفق القانون بمبلغ خمسين ألف ليرة سورية كما أنه يوجد اقتراح من محافظة دمشق لوزارة الإدارة المحلية والبيئة والتي تقوم بدراسة تعديل قانون النظافة من أجل رفع قيمة جمع مخلفات قانون النظافة ومنها قيمة مخالفة خلط النفايات الطبية للوصول إلى نتائج أفضل.

مواد مسرطنة

المختص بسلامة الغذاء الطبيب ماهر ريا قال: تحتوي المنتجات البلاستيكية والكرتون وغيرها مما هو موجود في القمامة على الأبخار وهي مادة كيميائية مسرطنة، كما أن النباش في القمامة يعرض القائمين بذلك إلى أذيات في الأيدي، بسبب وجود المواد الحادة، إضافة إلى وجود مختلف أنواع الجراثيم في القمامة، وعند تصنيع تلك المواد المعد تدويرها في درجات حرارة عالية تنتج غازات سامة تستنشقها العمال ما يعرضهم للإصابة بسرطان الرئة والربو القصبي والتهاب الأنف وتليف رتة وتحسس العين وجروح بالأجل والأيدي.

وأضاف ريا: إنه يوجد قرار تدوير النفايات المطبخية والمعدنية من أجل بيعها لمعامل إعادة التصنيع نحن نعمل من خلال مشروع تدوير الورق على نشر ثقافة فرز النفايات وتصنيفها حسب أنواعها لا يطبق، والجهات المعنية بتطبيقه هي مديريات حماية المستهلك ومديريات الشؤون الصحية في المحافظات، حيث يتم استقدام صحن الكرتون في بيع البيئزا

والتبليسية والملوقة وغيرها، ويوجد قرار صحي وتومني يمنع استعمال البلاستيك الملون بأي لون، يجب أن يكون أبيض وخاصة كاسات البوظة والشلمون وصحن الضيافة وفق اشتراطات محددة بحيث لا يتم استخدامها في منتجات الغذاء أو سلع لها ضرر على الصحة كالعباب الأطفال البلاستيكية، ويمكن أن يتم من خلال هذه المواد البلاستيكية أو الكرتونية المعد تدويرها إنتاج أكياس القمامة أو مواد لا تؤثر على الصحة العامة، ومن جانب آخر فإن عملية إعادة تدويرها بحافظ على البيئة لأن إعادة بنفها في التربة أو رميها في الهواء يؤثر في البيئة، ولا يمكن للأرض التخلص من آثارها لسنوات طويلة، وتكون ضارة على الأرض وعلى حياة الناس.

موجودة في كل دول العالم

أمين سر غرفة صناعة دمشق أمين مولوي قال: إن عملية تدوير النفايات موجودة في كل دول العالم، ولها أهمية اقتصادية وبيئية تتمثل في الاستفادة من هذه النفايات وإعادة استخدامها وفق اشتراطات محددة بحيث لا يتم استخدامها في منتجات الغذاء أو سلع لها ضرر على الصحة كالعباب الأطفال البلاستيكية، ويمكن أن يتم من خلال هذه المواد البلاستيكية أو الكرتونية المعد تدويرها إنتاج أكياس القمامة أو مواد لا تؤثر على الصحة العامة، ومن جانب آخر فإن عملية إعادة تدويرها بحافظ على البيئة لأن إعادة بنفها في التربة أو رميها في الهواء يؤثر في البيئة، ولا يمكن للأرض التخلص من آثارها لسنوات طويلة، وتكون ضارة على الأرض وعلى حياة الناس.

تنشر ثقافة فرز النفايات

أمين سر جمعية حقوق الطفل هانية بارودي قالت: بلا شك جمعية حقوق الطفل تعمل على حماية الطفل من كل أشكال سوء الاستغلال ومن بينها عمالة الأطفال وخاصة إذا كانت ظروف العمل غير صحية وغير أمته كعملهم في نبش حاويات النفايات لفرز النفايات الكرتونية عن البلاستيكية والمعدنية من أجل بيعها لمعامل إعادة التصنيع نحن نعمل من خلال مشروع تدوير الورق على نشر ثقافة فرز النفايات وتصنيفها حسب أنواعها لا يطبق، والجهات المعنية بتطبيقه هي مديريات حماية المستهلك ومديريات الشؤون الصحية في المحافظات، حيث يتم استقدام صحن الكرتون في بيع البيئزا

المجتمع الأهلي:

نعمل من خلال مشروع تدوير الورق على نشر ثقافة فرز النفايات

الصناعيون:

تدوير النفايات موجود في كل دول العالم وله أهمية اقتصادية وبيئية

مدير النظافة:

يجب تعديل قانون النظافة ليصبح العقوبات رادعة بحق النباشين ومشغليهم